التعايش السلمي
أزمة المفهوم
وإشكاليات الدلالة

الأستاذ المساعد الدكتور

وسام نعمت إبراهيم السعدي

كلية الحقوق – جامعة الموصل

تشرين الأول – 2024

التعايش السلمي أزمة المفهوم وإشكاليات الدلالة[1]

الأستاذ المساعد الدكتور وسام نعمت السعدي

" تمهيد وتقديم "

تزخر الدراسات الدولية بالكثير من المصطلحات المهمة والمؤثرة في واقع المجتمع الدولي المعاصر، ويتم تداول بعض المصطلحات ذات البعد السياسي والقانوني للتعبير عن فلسفة قيام التنظيم الدولي المعاصر وفلسفة بناء عناصر ومرتكزات المجتمع الدولي، واذا كانت هناك مجموعة متميزة من الدراسات الفقهية القانونية في الفقه الغربي والعربي تتداول في بعض الأحيان مصطلح "التعايش السلمي" وتشير اليه بعبارات ومفاهيم مختلفة ومتعددة ومتناقضة في بعض الأحيان، فان الأمر يرتبط في جوهره بغياب التعريف الواضح والمحدد والدقيق لهذا المصطلح والتباين الحاد في التعاطي مع هذا المصطلح تبعاً لاختلاف وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وتبعاً لتعدد المدارس الفقهية في القانون الدولي وتطور مستويات العمل في مجال القضاء الدولي.

ولا يمكننا أن ننكر باي شكل من الأشكال حقيقية أن مدارس القانون الدولي العام التقليدية والحديثة والمعاصرة قد تعارفت على هذا المصطلح وتداولته في العديد من المواقف والتجارب والتطبيقات وحاول جانب من الباحثين والكتاب الدخول

ا: " دراسة منشورة على موقع منصة الباحث العلمي أريد على الرابط الاتي"

https://portal.arid.my/ar-LY/Blog/9737

في دراسة هذا المصطلح وتحديد مدلولاته ومكنوناته وعناصره، إلا أن الأمر لديهم لا يزال يثير الكثير من الجدل والخلاف وعدم الوضوح في إبراز معالم هذا المصطلح وفي تحديد مرتكزاته وعناصره ومقوماته، بل إن هناك من لا يزال يخلط بشكل واضح ما بين التعايش السلمي وما بين الكثير من المصطلحات الأخرى ذات الصلة بالعيش المشترك في أجواء يسودها السلام والأمن والاستقرار.

وباعتقادنا فان التعايش السلمي كمصطلح له مدلول فلسفي وفكري مميز في اطار دراسات وأبحاث القانون الدولي، فهو مصطلح ينطلق من فلسفة التنظيم الدولي والتعاون الدولي ومقاصد قيام النظام الدولي وإرساء أسسه وقواعده، فاذا اردنا أن نؤصل لهذا المصطلح في منظور قانون التنظيم الدولي نجد انه يندمج بعمق في أدبيات قيام التنظيم الدولي منذ البدايات الأولى حيث الرغبة الفعلية في نزع فتيل الأزمات والتقليل من فرص اللجوء إلى الحرب والعمل من اجل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والحد من مخاطر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وهنا نجد أن جميع المنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية وبغض النظر عن أهميتها وطبيعة مهامها وتأثيرها في الحياة الدولية تسعى إلى تحقيقي مقاصد التعايش السلمي من خلال إدماج مجموعة من الآليات والإجراءات وإقرار مجموعة من المقاصد والأهداف والمبادئ التي تنصهر بمجملها لتحقيق مقصد استراتيجي واضح في حياة المنظمة الدولية والمتمثل بتحقيقي سبل التعايش السلمي على مستوى الدول والشعوب والأمم والثقافات والقيم والنظم الاجتماعية والسياسية وحماية عناصر الأمن والسلم الدوليين بحالة تمدهما بالمزيد من الانسيابية ومن الفاعلية ومن القدرة على التحقيقي في الميدان.

وبالتالي تعطي فكرة التعايش السلمي للتنظيم الدولي معاني كبيرة تتعلق باحترام قيم الوجود والبقاء لأشخاص القانون الدولي وتنمية علاقات العمل والتعاون

في اطار من احترام مبدأ المساواة في السيادة واحترام منظومة الحقوق الجوهرية لأشخاص القانون الدولي وفي مقدمتهم الدول، فالمنتظم الدولي لا يمكن له أن يتخلى باي شكل من الأشكال عن المعطيات الإيجابية التي يوفرها التعايش السلمي الذي يجمع ما بين الطابع الرسمي في واقع العلاقات الدولية في حدود تلبية متطلبات حفظ الأمن والسلم الدولي وتعزيز الطابع غير الرسمي في تلك العلاقات من خلال منظومة العمل الدولي غير الحكومية وما يتصل بها من عناصر المجتمع المدني العالمي، وبالتالي يكون ثمة امتياز واضح يمنح لمصطلح التعايش السلمي كونه مصطلح تلتف حوله منظومات العمل القانونية الدولية في إطارها الحكومي وغير الحكومي.

ومن هنا نجد أن المنظمات الدولية المعاصرة كانت احد ابرز مظاهر ترسيخ مفهوم التعايش السلمي وسعت تلك المنظمات من اجل تقديم تصورات حديثة ومتطورة للتعامل مع هذا المصطلح في الواقع الدولي، وتمكنت تلك المنظمات من أن تدرج في أدبياتها وأعمالها نظام مميز للتعايش السلمي له خصوصياته وأصوله ومنهجياته وله مساحته المميزة في التطبيق لتقدم بذلك شكلاً مثالياً في دعم إقرار المصطلح ودفعه إلى الواقع الدولي الملموس وإدماجه في أدبيات القانون الدولي، لتسجل في ذلك نجاح فعلي في طرح مصطلح جديد ومتجدد في قاموس القانون الدولي له توصيف القانوني الذي يتميز به عن غيره.

وباعتقادنا أن هذا الأمر ارتبط ايضاً في النجاح الحقيقي لتجربة التنظيم الدولي وبشكل خاص المنتظمات الدولية العالمية التي تمكنت من أن تعمل على إقناع الدول بأهمية الرضوخ لقواعد القانون الدولي التي تنظم المصالح المشتركة والتي تحمي القيم الإنسانية والدولية ذات الأهمية الخاصة فنجحت في أن تنتزع الاعتراف بوجود نظام مستقل للقانون الصارم أو الجامد والذي يتسم بالسمو والآعلوية ممثلاً بالقواعد

الدولية الآمرة والقواعد الدولية في مواجهة الكافة، والتي أصبحت بمثابة الخطوة الجوهرية للاعتراف بقيم دولية سامية تمثل مبادئ ومرتكزات جوهرية لبناء أسس القانون الدولي والتي يكون من بينها التعايش السلمي احد تلك المرتكزات والعناصر والقيم الكبرى التي اعترفت المنظمات الدولية والدول بوجودها وبإلزاميتها والامتثال لها في اكثر من وثيقة دولية ملزمة كان من بينها ميثاق الأمم المتحدة لسنة 4 ا.

وليس بعيداً عن التنظيم الدولي وقانون المنتظمات الدولية نجد أن التعاون الدولي بأبعاده المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية يقوم على ركيزة حقيقية يؤثر فيها ويتأثر بها بشكل واضح وهي فكرة التعايش السلمي، فالتعايش السلمي يضفي على علاقات التعاون الدولي بعداً واضحاً في الاستمرار والانفتاح ويقدم دعماً فعليا لجميع البرامج والخطط التي تدخل في اطار التعاون الدولي ليتم تنفيذها في أعمال ترتبط بقيم بناء روابط وعلاقات مثالية تعزز التعايش السلمي وتوفر سبل النجاح لتحقيق مقاصده في بناء علاقات طبيعية ما بين الدول وما بين المنظمات الدولية وفي توفير بيئة صحية للعمل المشترك وللتعاون الدولي بعيداً عن جميع مظاهر الخلاف والتهديد وزعزعة الثقة بالآخرين.

إن التعايش السلمي رغم انه ولد في اطار طروحات سياسية ارتبطت بالاتحاد السوفيتي سابقاً ومثل كمصطلح نهج سياسي لدول المعسكر الاشتراكي التي دافعت عن هذا المصطلح وطرحته كأساس قانوني لبناء القانون الدولي المعاصر وطالبت تلك الدول إضفاء الصبغة القانونية عليه وإعادة دمجه في الواقع القانوني الدولي من خلال الاعتراف به كأحد المبادئ القانونية التي تؤمن بها الأمم المتحدة وتم بالفعل دراسة هذا الأمر في أروقة لجنة القانون الدولي والتي لم تتأخر في إجراء الدراسات والتحليل القانوني لهذا المصطلح في عام 62 ا رغم التحديات التي كانت قائمة في تلك الفترة بسبب الثنائية القطبية، والتي حالت دون التوصل إلى تبني عمل قانوني

يعترف بالتعايش السلمي آنذاك كمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي العام، بخلاف ما انتهت اليه جمعية القانون الدولي باعتبارها منظمة غير حكومية لها ثقلها الكبير في مجالات التدوين القانوني والتي اعترفت آنذاك بمرجعية قانونية كاملة لمبدأ التعايش السلمي، رغم أن مصطلح التعايش السلمي استخدم بشكل واضح في اطار القانون الدولي العام عام 4 ا.

و عندما دخل هذا المصطلح إلى قاموس القانون الدولي مع الاتفاقية الصينية الهندية في عام 4 ا، وتضمنت الاتفاقية بعض المبادئ العامة الجوهرية لتنظيم قواعد حسن الجوار بين الطرفين والتي عرفت باسم المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتم الاحتجاج بها من قبل الدول الأخرى غير المرتبطة بالاتفاقية وهذه المبادئ هي: الاحترام المتبادل لسلامة الأراضي والسيادة؛ مبدأ عدم الاعتداء، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة؛ ومبدأ التعايش السلمي ذاته. وإن هذه المبادئ كانت بالفعل جزءاً فعليا من ميثاق الأمم المتحدة، سواء بشكل مباشر من خلال المبادئ الجوهرية التي قام عليها الميثاق والأهداف الأساسية التي أعلنتها الأمم المتحدة، أو بشكل ضمني من خلال الأحكام القانونية التي أدرجت في الفصلين السادس والسابع من الميثاق بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية وسبل تحقيق متطلبات حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وتتجلى أهمية المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في وضوحها وإيجاز صياغتها مقارنة بالميثاق، وفي الطابع القاطع لرفضها استخدام القوة وتبنيها للتسوية السلمية. وربما يساعد هذا في تفسير الانتشار الواسع والكبير للمبادئ الخمسة والاحتجاج بها في السنوات اللاحقة في العديد من قواعد القانون الدولي العامة. ويمكن القول بان التعايش السلمي الذي طرح في أوج صور التنافس ما بين القوى الدولية العظمى كان له الفضل في تقديم رسائل مطمئنة على المستوى الدولي من

حيث انه حافظ على خطوط الاتصال مفتوحة في جميع الأوقات مع الأنظمة المتنافسة الأخرى والسعي إلى الحوار وإدامة فرص حل الأزمات واحتوائها وفق منطلقات قانونية ترتبط بعناصر التعايش السلمي ومدلولاته وهذا الأمر يتم عادة داخل الأمم المتحدة وغيرها من الميادين الدبلوماسية والقانونية الرسمية والحكومية الدولية.

كما أن مصطلح التعايش السلمي نجح من تحويل الخلاف ما بين الأيدولوجيات والأفكار والحضارات إلى طرح منهج اكثر عقلانية يؤسس لقيم التقارب والتعاون والعمل المشترك وقد أتى هذا النهج نتائجه الإيجابية من خلال التوقيع على معاهدة موسكو لحظر التجارب الجزئية لعام 63 ا، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تم التوقيع عليها عام 6 ا ودخلت حيز النفاذ في عام 70 ا، ومعاهدة الحد من منظومات الصواريخ الباليستية لعام 72 ا والتي استمرت بالسريان والنفاذ بحق طرفي العلاقة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) لأكثر من ثلاثون عام لغاية انهيار الاتحاد لسوفيتي ثم انسحبت منها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2002، واتفاق سولت ا والخاصة بالحد من انتشار الحد من الأسلحة الاستراتيجية عام 72 ا، والاتفاقيات الموازية التي تنص على أن القارة القطبية الجنوبية والقمر والكواكب والفضاء الخارجي خالية من الأسلحة النووية والأسلحة.

وبالتالي نجحت تجارب التعايش السلمي بالانتقال من مفهوم عدم اللجوء إلى الحرب والحد من فرص قيامها اللي مفهوم تعزيز معطيات العمل المشترك والتعاون في مجال خفض الأسلحة غير التقليدية والأسلحة النووية وحظر استخدامها وإنتاجها وتخزينها وصولا إلى التأسيس لحالة من الاستقرار والثبات في العلاقات الدولية ما بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فتم تحقيق مقصد حقيقي للتعايش السلمي تمثل في التعايش ما بين الأيدولوجيات الكبيرة وفق قواسم ومشتركات تكفل الحياة

الأمنة لتلك الدول والمجتمعات. ,إذا تحدثنا بشكل أكثر تحديدا، يمكننا تتبع الأحكام التالية الأكثر تفصيلا التي تشكل جوهر التعايش السلمي والتي، في فهمنا، وينبغي أن تنعكس في القانون الدولي.

أولاً: نبذ الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية وما يترتب عليها الحل عن طريق التفاوض، وينبغي أن يؤدي الامتثال لهذا المبدأ إلى اعتماد تدابير محددة من شأنه أن يستبعد الحرب من حياة المجتمع البشري سواء بطريقة رسمية من خلال التزامات الدول وتدابير نزع السلاح. لتحقيق هذا الهدف، تم اقتراح برنامج نزع السلاح العام والكامل، ومختلف تدابير نزع السلاح الجزئي، ومعاهدة عدم الاعتداء بين حلف شمال الأطلسي ودول حلف وارسو. وقدمت الحكومة السوفييتية آنذاك برنامجاً جديداً لهذا الغرض، الذي نص على إبرام اتفاقية دولية للتخلي عن استعمالها أو التهديد باستعمال القوة في النزاعات الإقليمية والحدودية بين الدول، وينبغي لهذه الاتفاقية تشمل الأحكام التالية:

أ) التعهد الرسمي بعدم اللجوء إلى القوة لتغيير الحدود القائمة؛

ب) الاعتراف بأن أراضي الدول لا يجوز، ولو بشكل مؤقت، أن تكون هدفًا لأي غزو أو هجوم أو احتلال عسكري أو أي شيء آخر من قبيل التدابير القسرية الأخرى التي تتخذها دول أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر لأي سبب سواءً كان اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو حدودية أو أي اعتبارات أخرى؛

ج) الالتزام بشكل قاطع بعدم وجود اختلاف في النظم الاجتماعية وأنظمة الدولة، ولا رفض منح الاعتراف أو غياب العلاقات الدبلوماسية بين الأطراف المختلفة، ولا أي شيء آخر يكون الذريعة لقيام احد الدول بانتهاك للسلامة الإقليمية لدولة أخرى؛

د) الالتزام بحل جميع النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية بما يتفق مع ذلك مع ميثاق الأمم المتحدة.

2.المساواة والتفاهم والثقة المتبادلة بين الدول.

3.مراعاة مصالح الدول بعضها للبعض الأخر.

4.عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

5.الاعتراف بحق كافة الشعوب في حل كافة مشاكلها من قبلها. وينبغي أن ينص هذا على امتناع جميع البلدان عن "تصدير الثورة" أو الثورة المضادة.

6.الاحترام الصارم لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية. وينبغي مراعاة هذا المبدأ بدقة؛ والالتزام به بالطبع غير متوافق مع بعض القرارات التي تم اعتمادها من وقت لآخر من قبل الولايات المتحدة.

7.تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي على أسس كاملة المساواة والمنفعة المتبادلة. وهذا ينبغي أن يؤدي إلى إلغاء جميع أشكال النشاط الاقتصادي الحصار أو العقوبات الاقتصادية أو التمييز التجاري.

تعريف التعايش السلمي:

بعد هذا العرض السريع للتصورات الأساسية المتصلة بالتعايش السلمي في منظور المدرسة القانونية الدولية يمكننا أن نخلص إلى تبني مفهوم عام يعبر عن عناصر أساسية لهذا المصطلح من خلال إدراج مجموعة من التعريفات الخاصة بهذا المصطلح وكما يأتي:

تعريف التعايش السلمي في منظور المبادئ العامة للقانون الدولي و يعرف بانه : " ذلك المبدأ القانوني الذي ترسخ في أدبيات القانون الدولي العام والذي يكشف عن التزام قانوني صارم يفرض على جميع الأطراف الامتثال له ليعبر عن احترام حقوق أشخاص القانون الدولي في العيش الدائم والمستقر في أجواء يسودها السلم والأمن وغياب النزاع المسلح، مع الامتثال الفعلي لقواعد القانون الدولي الآمرة بشأن تحريم استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها".

ويمكننا أن نقدم تعريف للتعايش السلمي في منظور قانون المنظمات الدولية وكما يأتي: " التعايش السلمي هو منهج قانوني يحكم العلاقات الدولية القائمة ما بين الدول الأطراف داخل المنظمات الدولية يجسد حالة من حالات الشعور بأهمية التضامن الدولي والاعتراف بالعمل الدولي المشترك من اجل تحقيقي مقاصد المنظمة الدولية في إرساء قيم السلام وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي بما يوفر البيئة المناسبة لتوفير افضل المسارات لتقريب وجهات النظر بين المنظومات الفلسفية والايدلوجية والفكرية المختلفة للحيلولة دون حدوث أي إخلال بمقاصد حفظ الأمن والسلم الدوليين".

ويمكننا أن نضع تعريف أخر للتعايش السلمي في منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون بناء السلام وكما يأتي: "هو الاطار الذي يجري من خلاله تحقيق مقاصد العمل الدولي والوطني في مجال إعادة الاعتبار لقيم السلام في مجتمعات ما بعد النزاع من خلال حزمة واسعة من الإجراءات التي ترافق أعمال العدالة الانتقالية وتسهم بشكل فاعل في إرساء معالم السلم المجتمعي والحد من مخاطر الرجوع إلى أسباب النزاع في دعم حقيقي لأعمال بناء السلام ".

من هنا نجد أن التعايش السلمي هو : " مفهوم معقد هجين تتداخل فيه المعطيات القانونية مع المعطيات السياسية يشير إلى احترام حق الدولة في الوجود وتوجيه العلاقات الدولية باتجاه خدمة قضايا العمل المشترك والتعاون في مختلف الميادين من منطلق احترام السيادة والاعتراف بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاعتراف بقبول الأخر رغم الاختلاف في المنطلقات الفكرية والايدلوجية مع إعطاء الحاكمية للقانون الدولي في مجال ضبط إيقاع العلاقات المختلفة فيما بين الدول وسائر الأشخاص القانونية الدولية".